المحددات غير الدخلية للاستهلاك

لقد تصور (كينز) أن المحددات غير الدخيلة يمكن أن تمارس دوراً مؤثراً في الاستهلاك الكلي في المدى الطويل، وقد قسم هذه المحددات الى قسمين على النحو الآتي :

1- العوامل الشخصية .

2- العوامل الموضوعية .

وفيما يلي شرح موجز لهذه العوامل :

العوامل الشخصية

تشمل العوامل الذاتية التي تتعلق بالنواحي النفسية والاجتماعية لأفراد المجتمع، وتتميز هذه العوامل بعدم قابليتها للقياس، وأهم هذه العوامل هي :

1- رغبة وطلب الأفراد على السلع والخدمات التي تتأثر بالدعاية والإعلان والتوقعات المستقبلية عن مستوى الأسعار ووفرة السلع مستقبلاً.

2- تأمين المستقبل، حيث يعكف أفراد المجتمع على اقتطاع جزءاً من دخولهم ليدخروها بهدف إنفاقها فيما إذا حدثت لهم ظروفاً مستقبلية غير متوقعة، وبهذا التصرف يستطيعون تأمين مستقبلهم، الأمر الذي يؤثر سلباً على الاستهلاك .

3- المحاكاة والتقليد وما لهذه الظاهرة الاجتماعية من تأثير بالغ على حجم الاستهلاك، حيث من المشاهد في الحياة الاجتماعية أنه كلما زاد دخل الفرد كلما أقدم على شراء بعض السلع التي يقتنيها الأغنياء، وعلى هذا الأساس يزداد حجم الاستهلاك .

4- التقدم الاقتصادي، فمثلاً المجتمعات الإنسانية التي تتميز بقصر النظر فيما يتعلق بالتقدم الاقتصادي يكون ميلها نحو الاستهلاك كبيراً إلى درجة التبذير .

العوامل الموضوعية

تتضمن المتغيرات غير الدخيلة التي يمكن أن تؤثر في قدرة الأفراد الاستهلاكية التي تكون عادةً خارجة عن قدرة الفرد في التحكم بها لكونها تمس المجتمع بأكمله، وتتميز بأنها قابلة للقياس الكمي، وأهم هذه العوامل على النحو الآتي :

1- توزيع الدخل

تختلف المجتمعات الإنسانية في توزيع الدخل القومي، فالمجتمعات التي تتميز بتوزيع دخلي غير متساوي بدرجة كبيرة تتصف بميل حدي للاستهلاك منخفض وميل حدي للادخار مرتفع، أما المجتمعات الإنسانية التي تتميز بتوزيع دخلي أقرب إلى التساوي تتصف بميل حدي للاستهلاك مرتفع وميل حدي للادخار منخفض، وبناءً على ذلك إذا تم توزيع الدخل القومي على المجتمع بحيث يصبح أكثر تساوياً بين الأفراد فإن الاستهلاك القومي سوف يرتفع وتنتقل الدالة الاستهلاكية إلى أعلى، في حين إذا تم التوزيع بشكل أقل عدالةً فإن الاستهلاك القومي سوف ينخفض وتنتقل الدالة الاستهلاكية إلى أسفل، كما هو موضح بالشكل الآتي :

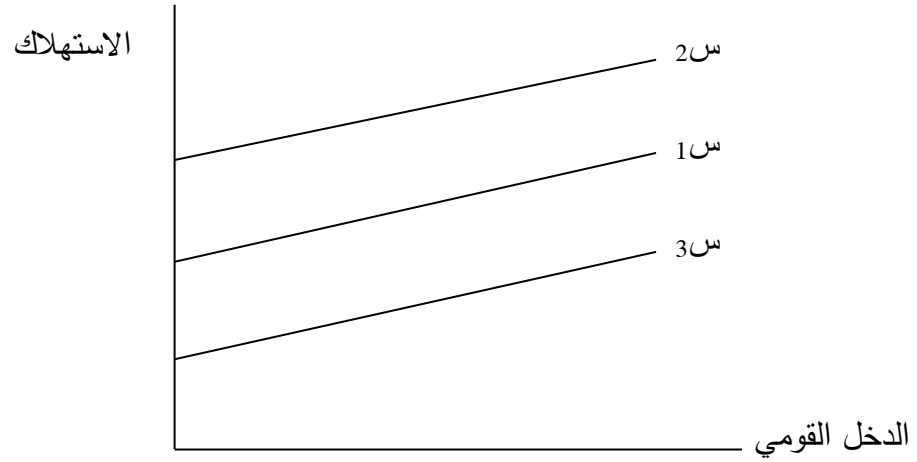

وتجدر الإشارة إلى أن إعادة توزيع الدخل القومي لا نعني بها زيادة أو نقصان الدخل القومي، إنما نعني بهه إعادة توزيع الدخل القومي فقط سواء كان ذلك لصالح ذوي الدخول المنخفضة أو لصالح ذوي الدخول المرتفعة، وتعد هذه الملاحظة على غاية من الأهمية، وذلك لأن ارتفاع الدخل القومي أو انخفاضه يؤثر فقط على حجم الاستهلاك بالزيادة أو النقصان، وفي كلتا الحالتين لا يتغير الميل الحدي للاستهلاك (يبقى ثابتاً) كما هو موضح بالشكل الآتي :

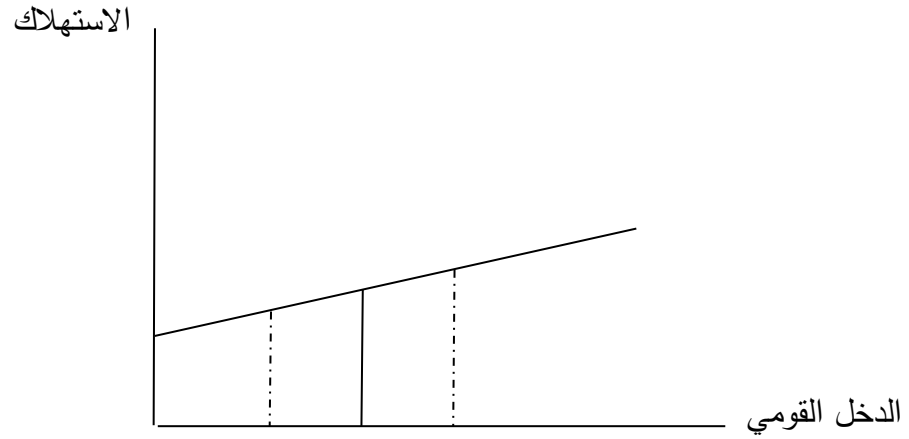

يلاحظ من الشكل السابق أن التغيرات التي حصلت في حجم الاستهلاك المرافقة للتغيرات الدخلية لم تؤثر على الميل الحدي للاستهلاك (بقي ثابتاً)، حيث نرى عدم اختلاف ميل الدالة الاستهلاكية على الرغم من اختلاف الدخل القومي؛ أي أن ارتفاع أو انخفاض الدخل القومي لا يؤثر على انتقال الدالة الاستهلاكية صعوداً أو هبوطاً كما هو الحال عند إعادة توزيع الدخل، إنما يؤثر فقط على تغيرات حجم الاستهلاك التي تنتقل من مكان إلى آخر، لكن تبقى تلك التغيرات على نفس منحني الدالة الاستهلاكية المفروضة .

2- وحدة الأجر

إن التغيرات التي تحدث في وحدة الأجر يكون لها تأثير مباشر على حجم الاستهلاك، ويرجع ذلك إلى أن ارتفاع وحدة الأجر يعني ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد، الأمر الذي ينتج عنه ارتفاعاً بالاستهلاك والعكس صحيح، كما أن ارتفاع وحدة الأجر يساهم في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح العاملين وبالتالي رفع حجم الاستهلاك، بينما انخفاض وحدة الأجر يؤدي إلى توزيع الدخل القومي لصالح رؤوس الأموال، الأمر الذي ينتج عنه انخفاض في حجم الاستهلاك.

3- سعر الفائدة

إذا ارتفع سعر الفائدة سيؤدي إلى إقبال عدد كبير من أفراد المجتمع أو الهيئات على ادخار جزء من أموالهم في البنوك، الأمر الذي ينتج عنه انخفاضاً في الانفاق الاستهلاكي، وقد يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى الزيادة في حجم الاستهلاك عند حاملي السندات أو الأسهم الذين تزداد دخولهم نتيجة ازدياد سعر الفائدة، إلا أن ذلك مرتبط بمدى الأهمية النسبية لتلك الدخول في الدخل القومي .

4- السياسة المالية للمؤسسات

تلعب السياسة المالية للمؤسسات دوراً كبيراً في التأثير على حجم الاستهلاك، وذلك من خلال التأثير

على دخل المستهلكين ووفقاً للأساليب المتبعة في توزيع الأرباح التي تجنيها تلك المؤسسات، فإذا قامت المؤسسات بتوزيع جميع الأرباح على الأسهم المكتتب عليها فإن ذلك سيؤثر إيجابياً ويكون مشجعاً على الاستهلاك، أما إذا قامت هذه المؤسسات بتوزيع جزء من الأرباح أو لم توزع نهائياً فإن ذلك سيؤثر سلبياً ولن يشجع على الاستهلاك .

5- السياسة المالية للحكومة

تلعب السياسة المالية للحكومة دوراً مهماً في التأثير على حجم الاستهلاك للمجتمع، فإذا أرادت الحكومة مثلاً تشجيع الاستهلاك فيكفيها أن تخفض الضرائب، لأن ذلك يعمل على ارتفاع دخل الأفراد القابل للتصريف والعكس صحيح .

تخطيط الاستهلاك

على أساس ما سبق ذكره تبرز أهمية تخطيط الاستهلاك كعامل مهم يرتبط بالهدف النهائي لعملية التنمية الذي هو رفع المستوى المعاشي لأفراد المجتمع عن طريق رفع استهلاكهم، مع موازنة هذا القدر من الاستهلاك مع القدرة على انتاج السلع والخدمات، إضافةً إلى توفير قدر من الناتج والدخل يمكن أن يتاح لأغراض الادخار ومن ثم الاستثمار .

ولهذا فإن تخطيط الاستهلاك يتحدد في ضوء الاعتبارات الآتية :

1- معدل النمو الذي يهدف الاقتصاد لتحقيقه، إذ أن ارتفاع هذا المعدل يحتم ضرورة تخصيص نسبة أكبر من الدخل والناتج لأغراض الادخار والاستثمار، وتخفيض النسبة التي تخصص منه لأغراض الاستهلاك، في حين أن انخفاض معدل النمو يسمح بزيادة نسبة ما يخصص للاستهلاك من الدخل والناتج وخفض نسبة ما يخصص للادخار والاستثمار .

ومن المفضل أن يتم الحفاظ على حجم الاستهلاك القائم أو زيادته بمعدلات دون الزيادة التي تحصل في الدخل والناتج، وبحيث أن تتم الزيادة فيما يخصص لأغراض الادخار والاستثمار، وهذا الأمر يحقق زيادة في الاستهلاك بما يضمن الارتفاع بالمستوى المعاشي لأفراد المجتمع والاستفادة من ثمار التنمية حالياً وزيادة الادخار والاستثمار ومن ثم الاستهلاك لاحقاً.

عوامل تحديد معدل النمو

يُعتمد في تحديد معدل النمو على عوامل متعددة من أبرزها :

أ- مدى الرغبة في تحقيق معدل نمو مرتفع .

ب- الإمكانات والموارد المتاحة.

ج- درجة تعاون أفراد المجتمع في القيام بالتخطيط واستعدادهم للتضحية من أجله وتحمل أعبائه.

د- مستوى الاستهلاك السائد ومدى الرغبة في تحقيق ارتفاع فيه حالياً أو لاحقاً .

2- الأخذ بعين الاعتبار عند تحديد النسب التي يجري تخصيصها في الدخل والناتج لأغراض الاستهلاك من ناحية ولأغراض الاستثمار من ناحية أخرى مدى توفر القدرة في المجتمع على توفير السلع الاستهلاكية والاستثمارية اللازمة لتلبية ذلك، وهذا الأمر مرتبط أساساً بالقدرة الانتاجية المحلية في الاقتصاد، وبالقدرة على الاستيراد بما يوفر متطلبات كل من الاستهلاك والاستثمار معاً بالنسب والأسعار المحددة لذلك في الخطة وبالشكل الذي يحقق موازنة بين الطلب والعرض سواء في مجال سلع الاستهلاك أو سلع الاستثمار، وبما يضمن عدم حصول ارتفاع الأسعار لأي منهما بالشكل الذي يمكن أن يقود بالتالي في حال حدوثه إلى التضخم في الاقتصاد، وما ينجم عنه من آثار سلبية على التنمية وعلى المستوى المعاشي لأفراد المجتمع.

3- تفضيل المجتمع لتحسين المستوى المعاشي للأفراد حاضراً أو مستقبلاً، ففي حالة تفضيله زيادة الاستهلاك حالياً فمعناه زيادة نسبة ما يخصص من الناتج والدخل لأغراض الاستهلاك وخفض نسبة ما يخصص للادخار والاستثمار، وبالتالي القبول بمعدل نمو منخفض، في حين تفضيله للادخار والاستثمار وخفض ما يخصص للاستهلاك فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع معدل النمو المستهدف في عملية التخطيط استناداً إلى ذلك .

ويمكن أن تستخدم أساليب عديدة في القيام بتخطيط الاستهلاك من أبرزها أسلوب المرونات سواء المرونة السعرية أو المرونة الدخلية، وذلك وصولاً إلى تحديد الحجم الذي يمكن إنتاجه من السلع والخدمات وإلى الدخل الذي يكون قابلاً للإنفاق لاقتناء هذه السلع والخدمات المنتجة .

مرونة الطلب السعرية

إن الكمية المطلوبة من سلعة معينة في وقت معين تزيد بانخفاض سعرها وتقل بارتفاعه، لكن التغير الذي يطرأ على الكميات المطلوبة نتيجة التغير في السعر يختلف من سلعة إلى أخرى، فبعض السلع نجد أن

تغييراً بسيطاً في ثمنها يؤدي إلى تغير كبير في الكمية المطلوبة منها، والبعض الآخر نجد أن تغييراً كبيراً في سعرها يؤدي إلى تغير قليل في الكمية المطلوبة منها، وبناءً على ذلك فإن مرونة الطلب السعرية هي درجة التغير في الطلب الاستهلاكي على السلع والخدمات الناجمة عن التغير الذي يحصل في سعر تلك السلعة أو الخدمة، ، وتتفاوت السلع فيما بينها تفاوتاً كبيراً من حيث درجة مرونة الطلب .

تحسب مرونة الطلب بالقانون الرياضي الآتي :

$$\text{مرونة الطلب} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في السعر}} = \frac{\text{ك}_2 - \text{ك}_1}{\text{ك}_1} \Big/ \frac{\text{س}_2 - \text{س}_1}{\text{س}_1}$$

وبتطبيق هذا القانون فإن درجة مرونة الطلب تتراوح بين الصفر واللانهاية، ومن المهم التنويه أن درجة المرونة دائماً سالبة بسبب العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة، لكن بغض النظر عن الإشارة أي عند أخذ القيمة المطلقة فإن :

1- إذا كانت النتيجة صفراً فإن الطلب يكون عديم المرونة .

2- إذا كانت النتيجة أقل من الواحد الصحيح فإن الطلب يكون غير مرن .

3- إذا كانت النتيجة مساوية للواحد الصحيح فإن الطلب يكون متكافئ المرونة .

4- إذا كانت النتيجة أكبر من الواحد الصحيح فإن الطلب يكون مرناً .

5- إذا كانت النتيجة لا نهاية فإن الطلب يكون لا نهائي المرونة (تام المرونة) .

المرونة الدخلية

يقصد بها درجة التغير في الطلب الاستهلاكي على السلع والخدمات الناجمة عن التغير الذي يحصل في دخل المستهلك، وتحسب المرونة الدخلية بالقانون الرياضي الآتي :

$$\text{مرونة الطلب} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في الدخل}} = \frac{\text{ك}_2 - \text{ك}_1}{\text{ك}_1} \Big/ \frac{\text{د}_2 - \text{د}_1}{\text{د}_1}$$

وبذلك يتم الأخذ بالاعتبار في الخطة عند تغير الأسعار ما يحدثه هذا التغير في الكمية المطلوبة في السلعة، وبالتالي تحديد إنتاجها على أساس ذلك، كذلك الأمر ينطبق على التغير الذي يحصل في الدخول حيث يؤخذ في الاعتبار عند تحديد إنتاج السلعة ما يحدثه هذا التغير في الدخول من تغير في الكمية المطلوبة منها، وعند حصول تغير في الاثنين معاً يؤخذ أثر تغيّرهما معاً على ما هو مطلوب من السلعة، وبالتالي تخطيط إنتاجها على أساس ذلك .

المراجع

1- عبد الله، عقيل جاسم (1999) – المدخل إلى التخطيط الاقتصادي (منهج نظري وأساليب تخطيطه) . دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 301 صفحة .

2- النجار، خالد السبع (1985) – الاقتصاد العام . منشورات جامعة حلب، كلية الزراعة، 333 صفحة .